مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

دورات تدريبيّة مع المنظمة الدوليّة للهجرة وكاريتاس لبنان الأمن العام: يدّ تكافح الإتجار بالبشر ويدّ تساعد الضحايا

لا تتوقف استراتيجيا الأمن الاجتماعي التي تطبقها المديرية العامة للأمن العام عند ملاحقة المجرم وتوقيفه بعد ارتكاب الجريمة فحسب، بل تشمل الأمن الاستباقي المتمثل بمحاولة منع وقوع الجريمة أساسا، بفعل المتابعة والتنسيق مع الأجهزة الأمنية المحلية والدولية. إضافة إلى الأمن الإنساني المتمثل في التعاون مع المنظمات المحلية والدولية، بهدف مساعدة الضحايا وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع

نظمت دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة، التي تتبع اداريا الى مكتب شؤون الجنسية والجوازات والاجانب في المديرية العامة للأمن العام، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة IOM ورابطة كاريتاس لبنان، دورات تدريبية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وحماية العاملات المنزليات المهاجرات، كان آخرها دورة انجزت في تموز الفائت في فندق بادوفا. تأتي هذه الدورات، التي شارك فيها ضباط وعسكريون من مختلف مكاتب المديرية العامة للأمن العام ودوائرها، ضمن الدفعة الثالثة من مشروع القضاء على كل اشكال العمل الجبري والاستغلال، الذي انطلق عام 2024 وتواصل خلال عامي 2025 و2026.

"الأمن العام" حاورت رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للأمن العام العقيد الدكتور رواد سليقة.

■ أي مهام تضطلع بها دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في ما خص جرائم الإتجار بالبشر؟

□ كما هو معلوم، تعنى دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للأمن العام بمهام واسعة ومتشعبة، كالتنسيق والتعاون مع مختلف المنظمات والجمعيات المحلية والدولية التي تعنى بمختلف مجالات حقوق الانسان، معالجة ملفات طالبي اللجوء واللاجئين الموقوفين، إعادة التوطين وسواها. في ما خص موضوع جرائم الإتجار بالبشر تحديدا، فان الدائرة تتلقى الإخبارات والشكاوى المتعلقة بقضايا الإتجار بالبشر والشؤون الإنسانية، وتتابع معالجتها بالتنسيق مع المكاتب والدوائر المختصة في المديرية والجمعيات والمنظمات والسفارات ذات الصلة. كذلك تقوم، بالتعاون مع دائرة التدريب وسائر الجهات المعنية ضمن المديرية العامة للأمن العام، بتنظيم العديد من الدورات التدريبية والمحاضرات والندوات التي تخدم مختلف قضايا حقوق الانسان. على سبيل المثال، سلسلة الدورات التدريبية عن مكافحة الاتجار بالبشر واستقبال العاملات المنزليات المهاجرات التي ننجزها منذ مدة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ورابطة كاريتاس لبنان.

■ ما اهمية هذه الدورات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر؟

□ تكمن اهميتها في كونها تساهم في تحقيق اهداف عدة مجتمعة، ابرزها:

• رفع مستوى الوعي والكفاءة القانونية لدى الضباط والعسكريين المشاركين فيها، لناحية حسن تطبيق القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بالهجرة والإتجار بالبشر.

• تطوير مهارات الكشف المبكر عن ضحايا الاتجار بالبشر، وخاصة العاملات المهاجرات في الخدمة المنزلية.

• تحسين قدرات التواصل والتدخل مع العاملات المهاجرات في الخدمة المنزلية اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية أو صدمات نتيجة تجارب عملهن.

• معرفة الحدود القانونية لدور وواجبات الضابطة العدلية، القضاء، المنظمات الإنسانية وسواها، في تلك الملفات الحساسة جدا.

كما تساعد هذه الدورات في اعداد مدربين من بين الضباط والعسكريين المتدربين، كي يتولوا لاحقا مهام التدريب في تلك المجالات ضمن المديرية العامة للأمن العام، بما يحقق الاكتفاء التدريبي الذاتي.

■ ماذا يتضمن برنامج الدورة التدريبية عموما؟

□ كل دورة تدريبية تنقسم الى محاور عدة، وكل محور يتضمن جلسات تعالج كل منها موضوعا معينا بشكل مسهب. من ابرز العناوين العريضة التي تتمحور حولها كل دورة: السياق الاجتماعي والاقتصادي للهجرة من بلدان المنشأ، واقع العمالة المنزلية في لبنان، الاتفاقيات الدولية والإقليمية، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو، التمييز بين التهريب والاتجار، التعاون الدولي والاقليمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، الاشكال المختلفة (العمالة القسرية، الاستغلال الجنسي، التسول القسري...)، سمات شبكات الاتجار وآليات الاستقطاب، مؤشرات الاتجار بالبشر عند الوصول والمغادرة، آلية التنسيق مع المنظمات المحلية والدولية، النوع الاجتماعي والعنف القائم عليه، فهم الفوارق الثقافية واللغوية، تجنب الاحكام المسبقة والتمييز، خدمات رابطة كاريتاس لبنان والكتيبات اللغوية في المطار، اجراءات العودة الآمنة الى بلد المنشأ، إلى غيرها من المواضيع. كذلك تتضمن كل دورة محاكاة وتمارين عملانية لمختلف المواضيع التي تم شرحها نظريا.

■ هل يقتصر تعاون المديرية العامة للأمن العام مع المنظمة الدولية للهجرة IOM ورابطة كاريتاس لبنان على هذه الدورات؟

□ اطلاقا، بل على العكس هناك مسار طويل من التعاون الوثيق والمتين والمتعدد الاتجاهات والاهداف بين المديرية العامة للأمن العام والمنظمة الدولية للهجرة وكاريتاس لبنان. فمنذ سنوات نتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في مجالات نذكر منها على سبيل المثال: التدريب وبناء القدرات، مكافحة الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين، الادارة الإنسانية للحدود، العودة الطوعية والآمنة للوافدين السوريين الى سوريا، حماية الفئات المعرضة للخطر، التعامل مع الهجرة غير الشرعية، مكافحة التزوير. كما نتعاون ايضا منذ سنوات مع كاريتاس لبنان في مجالات إنسانية واجتماعية، نذكر منها: الخدمات الانسانية على مدار الساعة الى الموقوفين مؤقتا في نظارة الأمن العام، ذكورا واناثا من كل الاعمار. كما تتولى ادارة بيوت الايواء المخصصة لاستقبال الموقوفين مؤقتا الذين يكونون ضحايا جرائم الاتجار بالبشر مثلا أو ممن يعانون من اوضاع انسانية أو صحية أو نفسية صعبة، بحيث يتم الاعتناء بهم بشكل خاص يتناسب مع أوضاعهم، وفي ظل الحماية الأمنية التي توفرها المديرية العامة للأمن العام لتلك الأماكن، وغيرها.

■ ما أبرز القوانين المحلية والدولية التي ترعى موضوع جرائم الاتجار بالبشر؟

□ هناك العديد من القوانين ذات الصلة. على الصعيد اللبناني نذكر قانون معاقبة جريمة الاتجار بالاشخاص الصادر تحت الرقم 164 في 24 آب 2011، الذي يعد أهم قانون لبناني في هذا المجال. كذلك هناك تشريعات لبنانية أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة مع موضوع الاتجار بالبشر من مختلف جوانبه. على الصعيد الدولي، نذكر بروتوكول باليرمو لمنع الاتجار بالاشخاص ومعاقبتهم، بخاصة النساء والاطفال، الذي دخل حيز التنفيذ في25 كانون الاول 2003، إضافة إلى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي دخلت حيز التنفيذ في 29 ايلول 2003.

رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للأمن العام العقيد الدكتور رواد سليقة.

الرؤية المستقبليّة للأمن العام في مكافحة جريمة الإتجار بالأشخاص

- **العمل على تفعيل تطبيق الإجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار بالاشخاص التي صدرت عن الحكومة اللبنانية في أيار 2025، وذلك بالتنسيق مع جميع اصحاب المصلحة في لبنان.**
- **تفعيل تطبيق التعليمات الجديدة من خلال تكثيف التدريبات لكل الضباط والعناصر المعنيين.**
- **إعادة تعميم وتحديث مدونة السلوك بما يتواءم مع المعايير الدولية.**
- **التطلع الى إعتماد نظام IC-Tip لجمع البيانات المتعلقة بالاتجار بالاشخاص والذي طورته في العام 2025 منظمتا UNODC و IOM.**

■ في موازاة الدورات التدريبية، ما هي الإجراءات الاخرى التي يقوم بها الأمن العام لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر؟

□ تولي المديرية العامة للأمن العام اهتماما خاصا في مكافحة مختلف انواع الجرائم عموما، لا سيما تلك التي تمس حياة الانسان وكرامته، وتطال الفئات الضعيفة في المجتمع كالنساء والاطفال والعمال والعاملات الفقراء كجرائم الاتجار بالبشر، وقد وضعتها ضمن أبرز أهدافها الأمنية والإنسانية والحقوقية وذات الطابع الإداري. من ابرز الإجراءات التي اتخذتها في هذا السياق:

• أصدرت المديرية في نيسان 2026 تعليمات دائمة حديثة، والتعليمات الدائمة تعد مثابة قانون داخلي على سبيل التشبيه المجازي، بعنوان "اصول التعاطي والتحقيق في قضايا الاتجار بالاشخاص". هذه التعليمات تحاكي احدث وارقى المعايير الدولية لحقوق الانسان، والإجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار بالاشخاص ومساعدتهم وحمايتهم، والتي صدرت في أيار 2025.

• تفعيل التعاون والتنسيق الأمني وتبادل الخبرات مع كل الجهات الأمنية والمنظمات الدولية والمحلية، كمنظمة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، الانتربول وسواها، بهدف مكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية عموما وجرائم الاتجار بالبشر خصوصا، محليا، اقليميا ودوليا.

• توقيع العديد من مذكرات التفاهم والتعاون مع هيئات ومنظمات محلية ودولية، كالهيئة الكاثوليكية العالمية للهجرة (ICMC)، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، رابطة كاريتاس لبنان وغيرها، بهدف مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

• اطلاق برامج تدريب ومحاضرات وندوات عن جرائم الاتجار بالبشر، بشكل شبه دائم كي تشمل تباعا كل الضباط والعسكريين.

يأتي كل ذلك تطبيقا لقناعات انسانية واخلاقية راسخة لدى المديرية العامة للأمن العام ومفادها، كما يعبر عنها دائما مديرها العام اللواء حسن شقير خلال لقاءاته مع الضباط والعسكريين، بأن "لا قيمة حضارية وانسانية لأي مؤسسة إلا بمقدار احترامها لحقوق الانسان في أفعالها قبل أقوالها".